

التكامل بين المواد وأثره في ترسيخ قيم وأبعاد التنمية المستدامة

د عبد اللطيف اسبيرتو
أستاذ التعليم العالي مؤهل
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين / مكناس
abdellatifsbirou@hotmail.com

د جميلة الفيلاي
أستاذة التعليم العالي مؤهلة
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين/ فاس
رئيسة وحدة إدارة البحوث وتوثيق المحاضرات
بالمعهد العالمي للتجديد العربي
jalaoui2003@gmail.com

الملخص:

أدت أنشطة الإنسان إلى إجهاد كوكب الأرض وحدثت تحولات عميقة على أشكال استغلال الإنسان للمجمل على سطح الكوكب. وبما أن البشرية تساهم مساهمة واضحة في التدهور البيئي والانحسار السريع للتنوع البيولوجي وتغير المناخ، أضحت من الواجب أن تقدم الحلول لتدارك المخاطر والتصدي للتحديات التي كان لها يد في نشأتها.

وفي هذا الإطار، يمكن للتعليم أن يساهم بفعالية في التحول المطلوب إلى مجتمعات أكثر استدامة وخاصة على مستوى البيئة. كما يمكن أن يقوم بدور رئيسي في التصدي للتحديات البيئية، وذلك عن طريق ترسيخ القيم الكونية، والمساهمة في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والأدوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة. لذلك أوصت العديد من المؤتمرات إلى تضمين مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة ضمن المناهج التعليمية. غير أن تحقيق هذه الغاية يحتاج لمقاربة تكاملية بين مجموعة من المواد الحاملة (اجتماعيات، علوم الحياة والأرض، تربية اسلامية،..)، بحكم تشعب المواضيع والمشاكل التي تدخل ضمن اهتماماتها (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...). ومن شأن هذه المقاربة أن تسمح بتوسيع الفرص التكوينية إلى خارج أسوار المدرسة والمناهج الدراسية.

كلمات مفاتيح: التنمية المستدامة، المناهج الدراسية، كفايات مستدامة، التربية البيئية، حياة مستدامة.

Résumé:

Les activités humaines ont mis la planète terrestre à rude épreuve et provoqué de profonds mutations dans les types d'exploitation humaine sur la surface planétaire. Comme l'humanité contribue clairement à la dégradation de l'environnement, à l'érosion rapide de la biodiversité et au changement climatique, des solutions doivent être apportées pour faire face aux risques et aux défis qui se sont posés.

Dans ce cadre, l'éducation peut contribuer efficacement à la mutation requise en sociétés plus durables, en particulier au niveau environnemental. Il peut également jouer un rôle clé pour relever les défis environnementaux en consolidant les valeurs cosmiques et en contribuant au développement de compétences, de concepts et d'outils qui peuvent être utilisés pour réduire ou arrêter les pratiques non durables. De nombreuses conférences ont donc recommandé l'inclusion de concepts et de dimensions de développement durable dans les programmes éducatifs. Cependant, cet objectif nécessite une approche complémentaire entre une gamme de disciplines porteuses (histoire-géographie, sciences de la vie et de la terre, éducation islamique...), en raison de la complexité des sujets et des problèmes (sociaux, économiques, politiques). Cette approche permettrait d'élargir les possibilités de formation au-delà des murs de l'école et des curriculums d'études.

Mots clés: développement durable, curriculums d'études, compétences durables, éducation environnementale, vie durable.

تقديم:

أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وخاصة منها تلك القابلة للتنفيذ، مما ساهم بدوره في حدوث عدة اختلالات على مستوى مكونات البيئة المحيطة بالإنسان. وفي هذا الإطار، طرحت المشاكل المرتبطة بالبيئة عدة تحديات، أضحت من بين الاهتمامات اليومية للمواطنين والحكومات والمصالح الخاصة. وبسبب تعاضم خطر هذه المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وقدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، تبدو الحاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني معها على المدى الطويل.

واعتباراً لكون المدرسة مجالاً لترسيخ قيم المواطنة والكفايات المستدامة، فإن تحقيقها يحتاج لمقاربة تكاملية بين مجموعة من المواد الحاملة (اجتماعيات، علوم الحياة والأرض، تربية إسلامية..)، حيث تعد

التربية البيئية منهاجا تربويا لتكوين الوعي البيئي من خلال تزويد الفرد بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تنظم سلوكه وتمكّنه من التفاعل مع بيئته الاجتماعية والطبيعية بما يسهم في حمايتها وحل مشاكلها. وبالتالي، التخفيف من الاختلالات التي يعرفها المجال، وإكساب المتعلمين والأفراد كفايات مستعرضة تهم تحمّل المسؤولية تجاه البيئة والموارد، وتحقيق التنمية المستدامة.

1. التنمية المستدامة: المفاهيم والأبعاد

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي تعددت وتنوعت مفاهيمها وطبقت بطرق متباينة، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم، فالبعض يرى أنها نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالتنمية، والبعض الآخر يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وتقنية بحتة؛ للتدليل على حاجات المجتمعات الإنسانية إلى ضرورة نهج تخطيط جديد لاستغلال الموارد. ولكن هناك من يتعامل معها كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد⁽¹⁾.

وبصفة عامة، شكّل الإنسان محور التعريفات التي تطرقت للتنمية المستدامة، وركزت أغلبها على التنمية البشرية القائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها. كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطاً من التنمية لا تفرط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي تركز عليها هذه التنمية، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة⁽²⁾.

1.1. في الحاجة إلى دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية

¹ - المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الإيسيسكو (2002): العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات. المملكة المغربية: مطبعة أليت سيل. ص 118.

² - أبو جودة الياس (2011): "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني،

إذا كانت المنظومة البيئية تعاني بمختلف مكوناتها من عدة مشاكل بنيوية ومتفاقمة تستدعي تفكيراً عميقاً، ودراسة متأنية تساعد على وضع الحلول المناسبة لها، فمن الطبيعي أن تواكب المناهج الدراسية التغيرات العلمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحاصلة على المستوى المحلي، والوطني، وعلى المستوى العالمي كذلك. وقد اصطلح على تسمية ما يتم إدخاله إلى المناهج من معارف وقيم ومهارات إجرائية في مختلف الميادين بالتجديدات التربوية. لكن إدخال هذه الاهتمامات في المناهج الدراسية ينجم عنه عدة مشاكل من بينها تحويل المناهج إلى مواد موسوعية، ناهيك عن الإستراتيجية الملائمة للعملية، وتدبير عنصر الزمن اللازم لإنجازها، ثم تكوين وإعادة تكوين الموارد البشرية المؤهلة لتدريسها، وإنتاج العدة التربوية اللازمة لتنفيذها... وكان لا بد من إدخال هذه التجديدات في المناهج من جهة وعدم المس بتنظيم البرنامج الدراسي والملائمة مع أعمار المتعلمين، وتنامي المعرفة الأكاديمية المطلوبة من جهة ثانية.

ولمواجهة هذه الاكراهات يمكن نهج عدة مقاربات تربوية أو استراتيجيات من بينها:

أ- إستراتيجية أنشطة الحياة المدرسية: من خلالها يتابع التلاميذ برنامجاً خارج المنهاج الدراسي وخارج الحصص المحددة، أو باستغلال الحصص المقررة للدعم التربوي. ويمكن أن يشرف على هذه الأنشطة أساتذة مواد مختلفة (اجتماعيات، علوم الحياة والأرض، تربية إسلامية، لغة عربية...) وتوزع هذه البرامج على شكل حلقات أو ورشات وذلك وفق اهتمامات التلاميذ، مثل طرح مسألة المساواة بين الجنسين ومشاكل المراهقة والإدمان من طرف أستاذ اللغة العربية أو الفلسفة، وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض من طرف أستاذ علوم الحياة والأرض، والمقاربات المعتمدة في التنمية وخريطة التنمية في العالم من طرف أستاذ الاجتماعيات. ويكمن الهدف من اعتماد هذه الإستراتيجية في تحقيق المكتسبات اللازمة خارج الفصل الدراسي وفي جو من الحرية والارتياح خصوصاً إذا كانت الأنشطة قائمة على اكتشاف المعرفة.

ب- إستراتيجية المقررات المستقلة: تقوم هذه المقاربة على بناء مقرر دراسي خاص بالموضوع المستهدف كالتنمية المستدامة أو ثقافة القانون وغيرها. ويتضمن هذا المقرر الأهداف العامة والأهداف الإجرائية وشبكة المفاهيم وأدوات التدريس والمعينات البيداغوجية والطرائق التعليمية والحصص الدراسية وأدوات التقويم المختلفة، حيث يصبح المقرر كمادة دراسية مستقلة. ويتلخص الهدف من اعتماد هذه الإستراتيجية في سهولة الإجراء وشفافية المواكبة وطوعية التقويم، لكنه يتطلب تنسيقاً زمنياً وأكاديمياً وتربوياً مع باقي المواد المقررة، وقد يستلزم أيضاً تكييفاً وتعديلاً للمعارف والمهارات والمواقف بما يتناسب

مع سير المناهج بصفة عامة. وتطرح هذه المقاربة كذلك مسألة التخصص الأقرب والأنسب لتدريس المادة خاصة أمام تباين المصطلحات واللغة المستعملة في التدريس. وهذا يدفعنا إلى التساؤل في حالة ما إذا كثرت المستجدات التربوية، هل من المقبول إضافة مقررات جديدة مستقلة؟ وكم يتطلب ذلك من الزمن المدرسي؟

ت- استراتيجيّة الدمج أو التكامل: تقوم هذه المقاربة التربوية بشكل أساسي على دمج المستجدات التربوية بمختلف أنواعها البيئية والتنموية والتكنولوجية والمدنية بالمناهج الدراسية بشكل متكامل مع المواد التعليمية، خاصة إذا كانت هذه المستجدات معتمدة رسمياً وواضحة عند بناء المنهاج. وإذا طرأت مستجدات أخرى خلال فترات تطبيق المناهج مثل التربية على التنمية المستدامة أو التربية على ثقافة احترام القانون فيمكن دمجها في المواد الدراسية. ويتلخص الهدف من اعتماد هذه الإستراتيجية في كونها لا تنقل المناهج بمضامين جديدة، كما أنها تتوافق مع النظرة الشمولية أو التكاملية للعديد من المستجدات التربوية، التي تجمع في غالبيتها بين المعارف والقيم والمهارات. إنها تتطلب قراءة تقاطعية للمنهج وبالطبع بناءً مزدوجاً عمودياً وأفقياً. هذا فضلاً إلى كونها عملية متواصلة ومواكبة للتغيرات والتطورات الثقافية والعلمية والاقتصادية. وتندرج ضمن هذه الإستراتيجية طريقة التعلم بالوضعيات، وطريقة المشروع إن اعتمدت على مستوى المادة الواحدة أو مواد عدة أو على مستوى المؤسسة التربوية، وهي إستراتيجية تربوية قائمة بذاتها.

ث- إستراتيجية المشاريع التربوية: يعتمد التعلم بالمشاريع على مراكز الاهتمام عند التلاميذ، كما هو الحال عند اعتماد الوضعيات. وهي بذلك تأخذ بعداً حياتياً ووظيفياً، إذ يحفز المشروع التلاميذ بشكل مستمر، ويقوم على التضامن داخل المجتمع المدرسي مع باقي الفاعلين خارج المؤسسة التعليمية (مجالس منتخبة، مجتمع مدني، مقالات...). ويشكل المشروع قيمة مضافة للتلاميذ، حيث يمكنهم من أساليب التفاوض والتخطيط والتنفيذ وفق آليات معينة. ويستلزم هذا تقويماً تكوينياً متواصلًا وتوظيفاً للعديد من المهارات المعرفية والانفعالية والاجتماعية وتطويراً للحسّ بالمسؤولية تجاه الذات والآخرين.

وبما أن التنمية المستدامة ذات طبيعة شمولية، فهي تشكّل مرجعاً لاختيار المشاريع التربوية وتطويرها، وإدارتها واختيار الأسس والمعايير لتقويمها والحكم على مدى نجاحها أو فشلها. كما تشكّل مرجعاً للعديد من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، مما يساعدها على تحقيق غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن لهذه المرجعية المتكاملة أن تجعل التوافق والملائمة بين المشاريع التربوية والمدنية أمراً

طبيعياً خصوصاً أنها تلتقي جميعها في تحقيق أهداف محددة أبرزها تنمية قدرات الأفراد والجماعات بغض النظر عن الإستراتيجية المعتمدة.

1.2. تعدد أبعاد التنمية المستدامة

إذا كانت أهداف التنمية المستدامة تسعى إلى تحسين ظروف العيش لجميع الأفراد من دون التفريط في استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، فإن بلوغ هذه الأهداف يتطلب

نوع من التكامل بين الإجراءات المتخذة وذلك وفق ثلاثة أبعاد أساسية:⁽³⁾.

أ- **البعد الاجتماعي:** مع استمرار آليات العولمة، وانفراد القوى المهيمنة بمعظم الفوائد المترتبة عنها، تزايد الوعي بأن ثمار هذا الرخاء لا يشمل معظم سكان العالم، حيث يحرم منها ملايين سكان الكرة الأرضية، بسبب الفقر المدقع، ومحدودية الحصول على فرص الشغل، بالإضافة إلى استمرار معاناة العديد من المجتمعات من ضغط المشاكل الاجتماعية (العنصرية مثلاً). وقد اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، في الوقت الذي قضت فيه الأزمة الناتجة عن فيروس كورونا ما تحقّق طوال سنوات من النمو والانتعاش. وقد أثار منتقدو العولمة عدة اعتراضات مفادها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضراراً بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية، وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان⁽⁴⁾.

وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية تعتبر من أبرز الأسباب المساهمة في اندلاع الصراعات، مما يحتم على واضعي استراتيجيات التنمية "السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للمداخل الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية"⁽⁵⁾.

³- تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، "مستقبلنا المشترك"، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 4 - 8. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

⁴- Charles A.M : "Qu'est-ce que la Mondialisation ", Edition La Découverte, Paris, 2002, p. 54-58.

⁵- Brown L.R(2003) : "Eco-Economie, une autre Economie est possible", Seuil, Paris, 2003, p.122-132.

ب- البعد الاقتصادي: تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. والجدير بالإشارة أن التجارب والدراسات المختلفة التي اهتمت بنظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكدت على أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توفرها لتحقيق التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العناصر الأخرى⁽⁶⁾.

ث- البعد البيئي: هناك اهتمام متزايد بموضوع التنمية المستدامة على المستوى العالمي، خاصة وأن العالم مهدد بمجموعة من الكوارث الطبيعية والبيئية والبشرية المحتملة (الاحتباس الحراري، التدهور البيئي، تزايد النمو السكاني والفقر، فقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر...)، وهي مشاكل لا تتفصل عن التنمية البشرية. لذلك كانت الأمم المتحدة قد أعلنت أن مطلع سنة 2005 هو بداية عقد التعليم من أجل تنمية مستدامة. وبذلك ظهر مدخل التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهو تعليم مدى الحياة يعد مواطنين يتحملون مسؤوليتهم ويقومون بواجبهم نحو مجتمعهم من خلال اكتساب ما يلزمهم من معارف ومهارات وتقنيات وقيم.

لكن مع استمرار العولمة في إطار الليبرالية الجديدة، برزت تحديات خطيرة، من بينها عدم الإحساس بالأمن، الفقر، انعدام المساواة، انتشار الأزمات المالية، وتزايد الحاجة لترسيخ قيم التنمية المستدامة، وخاصة بعد قمة ريو أو قمة الأرض بالبرازيل بين 3 و14 يونيو من سنة 1992. وأهم ما جاء في قمة الأرض، العمل من أجل تحقيق الأهداف الثمانية التالية⁽⁷⁾:

- استئصال الفقر والجوع الشديدين من خلال إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم والذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول 2015.
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الأطفال ذكورا وإناثا في كل مكان، على نحو مماثل، بحلول نفس السنة (2015).
- التأكيد على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال إزالة الفوارق بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي، وفي جميع مستويات التعليم في غضون فترة لا تتجاوز العام 2015.
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول العام 2015.

⁶- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة 2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص. 35-37.

⁷. نفس المرجع السابق.

- تحسين صحة الأمومة من خلال تخفيض معدّل وفيات النساء في إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع بحلول العام 2015.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية بدمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه.
- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

وفي ظل الظرفية التي تميزت بالإحساس المتزايد بعدم الأمان، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عاصمة الدانمارك (كوبنهاغن) سنة 1995، لمناقشة "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة. وانتهى المؤتمر الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة وحكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية تضمنه إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمن التزامات تتعلق بالقضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى خلق المزيد من فرص الشغل. وتجلت أهمية هذا المؤتمر في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحاً بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضاً المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية⁽⁸⁾.

وضمن إطار الحد من الفقر، عقد مؤتمر شنغهاي بالصين في الفترة بين 25 و 27 مايو 2004، ضمن حملة التعليم العالمية التي تستهدف تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيض أعداد الفقراء. ووضع خبراء في حقل التنمية سياسات تهم البلدان النامية، وشملت تبادل الخبرات حول الممارسات الناجحة وغير الناجحة، ومعالجة أسباب ذلك⁽⁹⁾.

يتضح مما سبق أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. لذلك، فإن ترسيخ قيم وأبعاد هذه التنمية لدى الناشئة يحتاج إلى تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين، وعلى مستوى المناهج التربوية التي تعد من أبرز أدوات التعليم في تحقيق تطلعات الشعوب. وفي نفس التوجه أكدت

⁸ - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، 6-12 آذار 1995، ص. 5-12.

⁹ - [www.worldbank.org/press release Washington, 25-27/ 5/ 2004.](http://www.worldbank.org/press%20release%20Washington,%2025-27/5/2004)

منظمة اليونسكو سنة 2013 على ضرورة إعادة بناء المناهج الدراسية لتكون مدعمة لأفكار التنمية المستدامة، وفق مقارنة تقوم على تحقيق أهداف الاستدامة سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

2. التحديات التي تواجه البشرية وقيم التربية على التنمية المستدامة:

يعتبر مؤتمر استوكهولم للجمعية العامة للأمم المتحدة في صيف 1972 إحدى العلامات التاريخية في تطور الحركة الخاصة بالحفاظ على البيئة والتي اكتسبت أهمية كبيرة في سنة 1992 عقب انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ري يودي جانيرو وإصدار نداء تبين من خلاله إدراك الفاعلين أهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات مع ضرورة مضاعفة التدابير التي تلزم تبني قيم جديدة لتجنب التدهور المستمر للظروف المعيشية للجنس البشري. وخلال هذا المؤتمر الذي شاركت فيه حكومات أغلب دول العالم بالإضافة إلى الآلاف من المنظمات غير الحكومية ألح المؤتمر على أهمية مساهمة رجال التربية والتعليم على اختلاف تخصصاتهم في تعديل سلوك المواطنين ودورهم في البحث عن الحلول الممكنة لتدهور البيئة.

2.1. نحو ترسيخ كفايات مستدامة: دور التربية في "مواجهة التغيرات المناخية"

رغم تعدد القوانين والتشريعات المرتبطة بالبيئة فهي غير كافية لحمايتها من أجل تحقيق استدامتها، لذلك يمكن للتربية أن تساهم بجدية في هذا الورش من خلال تعديل سلوك الفرد، حيث أن أغلب المؤتمرات والندوات الدولية أكدت أن المشكلات البيئية والمناخية لها ارتباط وثيق بالسلوك البشري. ومن الملاحظات التي نبه إليها الفاعلون في مجال البيئة ضعف اهتمام الميدان التربوي بتأهيل وإعداد التلاميذ والطلبة عن طريق إكسابهم كفايات وقيم تجعلهم قادرين في المستقبل على التدخل ايجابيا في تحسين ظروف الحياة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فقط من خلال التدابير التقنية وحدها، فالإنسان في حاجة إلى أن يغير طريقة تفكيره وعمله، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلم من أجل التنمية المستدامة. ويتعين على الأفراد والمجتمعات تعلم العيش معا واتخاذ إجراءات مسؤولة مع الإدراك بأن الأعمال التي نقوم بها اليوم يمكن أن تكون لها تبعات على حياة ومعيشة أشخاص آخرين في أجزاء أخرى من العالم، وكذلك على الأجيال المستقبلية، من خلال التركيز على ثلاثة مواضيع أساسية: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، بوصفها مدخلا لتعزيز ممارسات التنمية المستدامة عبر التعليم. وهي مواضيع ذات طبيعة مركبة ومتكاملة، تستوجب نهج مقارنة تكاملية بين تخصصات مختلفة، وبالانطلاق من الواقع المعيشي للمتعلم قبل توجيه اهتمامه نحو التحديات الوطنية والعالمية. ففي المغرب مثلا، ينبغي أن ينصب الاهتمام على ما تعانيه البيئة من إكراهات بسبب النمو الديمغرافي والتمدين ومتطلبات التنمية الاقتصادية. ويضاف إليها حدوث تذبذب في الموارد بشكل موسمي، وتواتر فترات الجفاف من حين لآخر، والتي يمكن أن تدوم لعدة سنوات.

على المستوى الدولي، تشجّع اليونسكو على إعادة توجيه التكوين المستمر للمدرسين لضمان إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن الممارسات التعليمية، وذلك من خلال دورات تدريبية على الإنترنت. ولمقاربة الموضوع، على المدرس أن يستخدم استراتيجيات وأساليب تعليم غير تقليدية، تعمل على تلبية احتياجات المتعلمين التعليمية، وتهتم في نفس الوقت بإبراز سلوكيات الأفراد، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعمل على تكوين اتجاهات وقيم، وتشجيع أنماط سلوكية واستهلاكية في حدود إمكانيات البيئة. كما أن أساليب التدريس المستخدمة، ينبغي أن تنصب على تنمية مهارات التفكير المتعددة واتخاذ القرار، والمهارات الحياتية، وغير ذلك من الأهداف المرغوبة والمرتبطة بالتنمية. ومن أهم هذه الأساليب والأشكال الـديداكتيكية: المناقشة، اعتماد بيداغوجيا المشروع وحل المشكلات وتحليلها، والتعلم التعاوني والدراسات الميدانية، حيث يتم استخدامها بما يتفق مع طبيعة المادة وخصائص المتعلمين. ومن شأن هذه المقاربة أن تجعل من المتعلم محور العملية التعليمية، بينما ينحصر دور المدرس في التوجيه والإرشاد.

على المستوى العربي، تواجه التنمية المستدامة عوائق هيكلية على الرغم من اختلاف مستويات الدخل، والموارد الطبيعية، والخصوصيات السكانية. "ويتطلب التحول الجذري في المنطقة تدليل هذه العوائق لإطلاق الطاقات الكامنة في الأفراد، وتحويل الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى واقع" (10)

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن استخدام عدة أشكال عمل ديداكتيكية في العملية التعليمية التعليمية، وذلك حسب طبيعة المادة المدرسة من خلال:

- قراءة قصة في حصة من حصص اللغات، وربطها بهدف من أهداف التنمية المستدامة.
- ربط تخطيط درس إعداد التراب الوطني في مادة الجغرافيا بهدف أو هدفين من أهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم ورشات في مادة التربية على المواطنة للتلاميذ حول أهداف التنمية المستدامة، تقوم على التعلم عن طريق حل المشكلات بطرق إبداعية.
- تنظيم المسابقات كمسابقة أفضل عمل تطوعي يرتبط بهدف من أهداف التنمية المستدامة شريطة أن يكون العمل من وحي أفكار التلاميذ.
- مسابقة الخطابة البيئية بكتابة خطاب بيئي يرتبط بهدف من أهداف التنمية المستدامة.

¹⁰ - التقرير العربي للتنمية المستدامة (2020): رمز الوثيقة E/ESCWA/SDD/2019/2

<https://archive.unescwa.org/ar/publications/2020>

- عرض شريط وثائقي في حصة لعلوم الحياة والأرض حول المحميات الطبيعية أو المناطق الرطبة.
- تكوين لجان للتنمية المستدامة من المتعلمين أساسا مهمتها معالجة المشاكل البيئية التي تعرفها المؤسسة ومحيطها (تدوير النفايات مثلا).
- إعداد مجلة للتنمية المستدامة سواء كانت حائطية أو الكترونية تكون مبنية حسب الأهداف.
- على مستوى التقويم، من الضروري أن يتضمن قضايا ومشكلات بيئية، حيث يطلب من المتعلم التفكير والمشاركة برأيه في مواجهة هذه القضايا، وألا يقتصر على مجرد التعرف على ما لدى المتعلم من معلومات، أي الحفظ والاستظهار.

2.2. دور التربية البيئية في ترسيخ قيم التنمية المستدامة:

تعددت الآراء في مفهوم التربية البيئية ومعناها، باعتبارها من المفاهيم التربوية الحديثة نسبيا، إذ لم ينتشر استعمال هذا المفهوم إلا بعد عقد مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة 1972. ومن أولى التعاريف التي برزت عقب ذلك التعريف الذي صدر عن ندوة بلغراد (يوغسلافيا) سنة 1975، حيث ربطت بين تحقيق التربية البيئية وتكوين "جيل واقعي يهتم بالبيئة والمشكلات المرتبطة بها، ويتوفر على المعارف والقدرات العقلية، والشعور بالالتزام، مما يسمح له أن يمارس بشكل فردي أو جماعي المساهمة في حل المشكلات القائمة وأن يحول بينها والعودة إلى الظهور"⁽¹¹⁾. غير أن المفهوم تغير بتعدد العملية التربوية وأهدافها، حيث يرى البعض أن دراسة البيئة في حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية، بينما يرى البعض الآخر أن التربية البيئية لها مفهوم أشمل وأعمق؛ لذلك تطور مفهومها ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية؛ وأصبحت النظم التربوية الحديثة تضع في مناهجها مواضيع ذات مضامين لها علاقة بالبيئة، "مع إعطاء الأولوية للمشكلات التي تتعلق بكيفية حماية الموارد الطبيعية، والأحياء البيئية، نتيجة للمؤتمرات والندوات والأنشطة الدولية، والإقليمية والمحلية"⁽¹²⁾. وانسجاما مع هذا التداخل أكدت التعاريف التي صدرت فيما بعد على دور التكامل بين المعارف والمواد المختلفة، لاكتساب الوعي البيئي الذي يؤدي إلى المشاركة في تحسين البيئة والارتقاء بها. وهذا ما يمكن استنتاجه من التعريف الذي صدر عن مؤتمر اليونسكو، الذي عقد في مدينة تبلسي Tiblisi (جورجيا) سنة 1977 الذي عرف التربية البيئية باعتبارها: "عملية إعادة توجيه، وربط مختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية، بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات، ويتيح

¹¹ - إبراهيم عصمت مطاوع (2005): "التربية البيئية دراسة نظرية تطبيقية". ط.1. مكة المكرمة، العزيزية مدخل جامعة أم القرى: مكتبة الطالب الجامعي، ص14.

¹² - صالح محمود (وآخرون) (2003): "التربية البيئية وأفاقها، المستقبلية". ط.1. دمشق - سوريا، دار الفكر. ص52.

القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية، والارتقاء بنوعية البيئة⁽¹³⁾. ويتفق هذا التعريف مع سابقه في إبراز دور وأهمية التربية البيئية في تنمية قدرات ومعارف الفرد في جميع جوانبه لحل مشكلات البيئة، كاستراتيجية تلخص رؤية تربوية، وتسعى إلى إيجاد توازن بين تحقيق الرخاء الإنساني والتقاليد الثقافية، مع استدامة الموارد الطبيعية البيئية، لتزويد الإنسان بالمعرفة والمهارة؛ للتعلم المستمر ولمساعدته في إيجاد حلول جديدة لقضاياها البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، من أجل جعل العالم صالحاً لمعيشة هذا الجيل والأجيال القادمة.

من جهة أخرى، تبرز أهمية التربية البيئية حينما يتم إدماجها في مختلف مراحل التعليم، وذلك وفق قيم اجتماعية وضوابط للسلوك، على نحو أفضل وبشكل طوعي بعيداً عن أسلوب الفرض والإكراه. ولا يقتصر دور وأهمية التربية البيئية على تدريس المعلومات والمعارف عن بعض المشكلات البيئية، كالتلوث وتدهور المحيط الحيوي واستنزاف الموارد، ولكنها تتعدى ذلك لتشمل إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، المسببة للمشاكل البيئية، وتنمية القيم الأخلاقية التي تساهم في تحسين العلاقة بين الإنسان والبيئة، والتي لا تتأتى إلا بالممارسة الميدانية؛ مع مراعاة السياق التاريخي لهذه الأوضاع.

3. التكامل بين المواد وآفاق تكوين حياة مستدامة:

3.1. نماذج من تكامل المواد الحاملة لترسيخ قيم التنمية المستدامة

أ- الفلسفة والتربية المستدامة: اهتم الفلاسفة بالمواضيع المرتبطة بالتنمية المستدامة منذ وقت مبكر، حيث نجد أن أفلاطون مثلاً في القرن الرابع قبل الميلاد أثار بعض المشاكل البيئية بعدما انتشرت ظاهرة الاستغلال المكثف للغطاء النباتي الغابوي في بناء السفن والمساكن في بلاد الإغريق، مما تسبب في انجراف التربة وبيادر التصحر. وهكذا، لم يبخل المفكرون والفلاسفة من الاهتمام بوضع نظريات عن البيئة والعلاقة بينها وبين الإنسان، ومختلف المفاهيم الإيديولوجية للبيئة وفلسفة التأزر والتكامل بين فروع المعرفة المتعددة المجالات، وانعكاساتها على التربية البيئية والمعتقدات؛ التي تستخلص منها المبادئ الأخلاقية والقيم التي توجه سلوك الأفراد، لسد الفراغ في التربية بالاعتماد على العلم والمعرفة الصرفة،

¹³ - عصام توفيق، وسحر فتحى مبروك(2004): " نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية". ط.1 . المكتب الجامعي الحديث. ص28.

مما يعد فلسفة للتربية البيئية، وعاملا لتنشئة الفرد الواعي بيئيا والمنضبط سلوكيا دون رقابة خارجية، وتحويل المعارف إلى سلوك عملي عن قناعة نابعة من ذات الفرد، "والابتعاد عن الأنانية وإحداث الخلل في مكونات البيئة ونظمها"⁽¹⁴⁾، مما ساهم في وضع اللبنة الأولى لتأسيس فلسفة التربية البيئية، التي تظهر كبرنامج تعليمي خاص بالتربية المستدامة. وبذلك يمكن لمادة الفلسفة مساعدة المتعلم على تمثل بعض المفاهيم والمبادئ، التي تولي اهتماما كبيرا لإعداد المواطنين المنتبهين للمشكلات البيئية، حيث تقوم على عدة مفاهيم يرتكز عليها النظام التربوي، كالوجود والمعرفة والطبيعة الإنسانية، وتتضمن دراسة العلاقة بين البيئة والكائنات الحية، وتعقد النظام البيئي، إلى جانب المشكلة الديمغرافية، وانعكاسها على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وما تتضمنه من نظريات وفلسفة النظم الاقتصادية والإنتاج وعوامله، والتكنولوجيا وأثرها في البيئة والنظم والعلاقات الاجتماعية، وما تتضمنه من قوانين وتشريعات. كما تتضمن دراسة أساليب اتخاذ القرارات وأثرها على البيئة، ودراسة المشكلات البيئية وكيفية إيجاد الحلول لها. وأخيرا مفاهيم الأخلاقيات والسلوك البيئي، وشرح للمبادئ والقيم الأخلاقية، وأنماط السلوك الإيجابي الواجب إتباعها في التعامل مع مكونات النظام البيئي.

ب- دور مادة الاجتماعيات: قد يساهم دراسة تاريخ البشرية في سبر أغوار طبيعة تطور الأفكار والسلوكيات المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية وانعكاسه، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، ركزت الدول الصناعية على النمو الاقتصادي كأحد النماذج المشهورة، والتي عكست مفهوم عملية التنمية ومحتواها في تصورات والت روستو ROSTOU.W، وتفسيره لعملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، من خلال خمس مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ثم أخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير، وذلك بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع؛ كوسيلة لزيادة نمو الدخل على حساب إستراتيجية تشجيع الصادرات، ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وسريع.

وخلال النصف الأول من عقد السبعينات من القرن العشرين، أخذت التنمية بفكرة الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي، والتوزيع الشامل على أطراف المجتمع بأسره، من خلال تخفيض نسبة الفقراء والبطالة والتخفيف من حدة الفوارق على مستوى توزيع الدخل؛ من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجيات الأساسية، والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتجسدت هذه الحاجات الأساسية في احترام الذات، وحرية الاختيار.

¹⁴- صالح محمود (وأخرون) (2003): مرجع سابق، ص 56.

بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين، تحول اهتمام التنمية المستدامة إلى جميع جوانب المجتمع والحياة، وصيغت أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين، وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، من خلال توزيع وترتيب هذا النمو على المجال والسكان، والعمل على معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد. الشيء الذي جعل هذه الإستراتيجية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز التنمية المتكاملة التي تأخذ مختلف جوانب التنمية وفق التكامل القطاعي والمكاني⁽¹⁵⁾.

بخصوص مادة الجغرافيا، فالأستاذ يفسر بمعية التلاميذ الظواهر المختلفة التي يتفاعل معها الإنسان داخل المجال والمجتمع الذي يعيش فيه من أجل استنتاج العلاقات المترابطة بين مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، هذا بالإضافة إلى الانفتاح على اهتمامات إضافية وفق عمل بيداغوجي وديداكتيكي غايته تحسيس المجتمع بالمشاكل الجديدة التي أضحت يعرفها الواقع المعيش. لذلك، تعددت أهداف تعليم الجغرافيا لدى العديد من البلدان، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ التعرف بشكل متدرج على البيئة المحلية في مرحلة أولى، ثم الوطنية والكونية بعد ذلك، مع إبراز مؤهلاتها والإكراهات التي تواجهها⁽¹⁶⁾.
- ✓ فهم طبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية ومحيطها الطبيعي والبشري.
- ✓ اكتساب التقنيات اللازمة للقيام بالبحث الميداني باستغلال الوثائق المتوفرة (خرائط، مبيانات،...) من أجل فهم البيئة التي يحيى وسطها.
- ✓ تطوير استيعاب التلميذ للتباينات والتشابهات المجالية، مما يعدد الفرص المتوفرة أمامه في المستقبل للعمل والعيش.
- ✓ اكتساب قيم ايجابية تجاه البيئة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر التجربة الفنلندية رائدة في هذا الميدان، خاصة في ظل التحولات التقنية والمعرفية التي شهدتها العالم وخاصة منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث تميز منهاج الجغرافيا بتبوء الإعلام الجغرافي دورا محوريا

¹⁵ - غنيم عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زيت. (2007): "التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها".

ط.1 . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص19-21.

¹⁶ - مثال مقررات مستويات التعليم الابتدائي بالمغرب.

من أبرز معالمه: تنمية قدرات التلميذ على مستوى المواطنة المجالية، والتنمية المستدامة، والهوية الثقافية.

ت- دور مادة التربية الإسلامية: يمكن لمادة التربية الإسلامية أن تساهم بفعالية في ترسيخ القيم المرتبطة بالتنمية المستدامة، إذ حظي موضوع البيئة وحمايتها في الدين الإسلامي باهتمام واضح بهدف الحفاظ على فطرتها واستدامتها، كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم من خلال العديد من آياته الكريمة، قبل أن يتوصل إلى ذلك العديد من العلماء والمفكرين، والفلاسفة البيئيين المعاصرين، وهي ذات طبيعة شمولية ومندمجة، مثل قوله تعالى: "الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم" (سورة البقرة، الآية 22). وقد سبق للقرآن التنبيه لمسألة محدودية الموارد الذي يقابله مبدأ المقدر في قوله تعالى: "وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه في الأرض وإنما على ذهاب به لقادرون" (سورة المؤمنون الآية 18)، وقوله تعالى: "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم" (سورة الحجر، الآية 2). ويقابل مفهوم حماية البيئة مبدأ حراسة الأرض، في قوله تعالى: "ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لينظروا كيف تعملون" (سورة يونس، الآية 14). إلى جانب التأكيد على إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية، حيث يعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسية؛ التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم، وذلك استجابة لقوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" (سورة الفرقان، الآية 67). وقوله تعالى: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" (سورة الإسراء، الآية 29). ويبرز عنصر الاستدامة كذلك من خلال اهتمام القيم الإسلامية بعنصري التجديد والتعويض البيئي والنظر للمستقبل على أنه حاضر الغد، في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يغرِس مسلما غرسا ولا زراعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة" (صحيح مسلم). وفي قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنتظرن أنفسن ما قدمت لعدن واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون" (سورة الحشر، الآية 18).

هذه بعض المبادئ التي يمكن لأستاذ التربية الإسلامية أن يزرعها في نفوس التلاميذ، والتي يمكن أن تكون أساسا لتنمية مستدامة ذات توجه إسلامي يرى أن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، هادفة إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، مؤكدا أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها لكن بكيفية عقلانية.

ث- أهمية علوم الحياة والأرض: تساهم علوم الحياة والأرض في التكوين الفعلي للمتعلم، إذ أنها تهتم بالطرائق والمهارات والتقنيات التي تمكن المتعلم من بناء المفاهيم العلمية، والتحكم في تقنيات الملاحظة والتجريب، وتحسين التواصل الشفهي والكتابي والبياني، وتنمية القدرة على التحليل والاستدلال والتركيب والتجريد والتعميم، مما يجعلها مؤهلة لمد الجسور بين مختلف المواد لترسيخ القيم والمواقف والمهارات بشكل مندمج مع المعارف المرتبطة بالتنمية المستدامة. وبما أن بعض وحدات البرنامج كدراسة الظواهر الجيولوجية، والأوساط الطبيعية، تستوجب الاتصال المباشر بالطبيعة، فإن تدريسها يقتضي القيام بخرجات ميدانية، مما يجعل المتعلم في اتصال مباشر مع بيئته من خلال ملاحظة الظواهر وتأثيراتها على المناظر الطبيعية. (مثال الدرس الأول من مستوى التعليم الثانوي الإعدادي بالمغرب حول ملاحظة واستكشاف وسط طبيعي). ومن خلال درس الموارد المائية بنفس المستوى، قد يستكشف التلميذ الأخطار المهددة لهذه الموارد، وخاصة ما ينتج عن الاستغلال غير المعقلن لها، وتعرف أشكال تلوث الماء، ومختلف التدابير الوقائية والعلاجية للمحافظة على هذه الثروة الثمينة للأجيال القادمة.

3.2. أي دور للتعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع؟

للتعليم أهمية بالغة في اكتساب مهارات التفكير الناقد ومهارات التمييز والتفسير، والتعامل مع البيانات والمعلومات، وكذا القدرة على تحليل المشاكل التي تواجه المجتمع، والعيش بصفة مستدامة. وهذا ما أكدت عليه اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين، التي يرأسها جاك دبلور في تقريرها حول "التعليم: الكنز في الداخل" لليونسكو، والذي أوصى بأن يتم إصلاح التعليم بروح التنمية المستدامة، باعتباره مركزيا وأساسيا في تحسين نوعية الحياة. وهناك عدة تساؤلات يمكن طرحها بخصوص الاحتياجات الضرورية للتلميذ من معارف وقيم تترجم فيما بعد في سلوكياته وأفعاله، والتي يمكن أن تساهم في تحسين شروط وجوده في المجتمع المحلي أولا ثم الوطني والعالمي. فالتلميذ الذي هو رجل الغد، والذي يمكن أن يتحمل في المستقبل مسؤوليات قد تكون ذات إشعاع وطني أو دولي يحتاج إلى اكتساب مفاهيم التربية البيئية والوعي البيئي الذي يحثه على تكوين سلوك بيئي سليم. ومن أهم الأهداف التي ينبغي أن يربى التلميذ على اكتسابها منذ مراحلها الأولى:

أ- تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال: وهو هدف لا يرتبط بالبيئة فقط، وإنما بالمجتمع ككل. ويتم ذلك بالاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع، دون الإضرار بها، والأخذ بيد الفئات المحرومة والمستضعفة، وتحقيق تنمية مستقبلية تتفق مع أوضاعها وخصوصيتها

وسياستها، لأن " فقر هذه الفئات يشكل عائقاً أمام توزيع الدخل والثروة، والتفاوت الطبقي الذي أدى إلى التدهور البيئي" (17).

ب- التربية على حماية التراث الطبيعي والحضاري: يعتبر التراث الحضاري ذو قيمة عالمية بارزة من الناحية الجمالية والعلمية، ففي المغرب مثلاً تم تصنيف العديد من معالم التراث المادي وغير المادي ضمن لائحة التراث العالمي، والتي تعتبر كعناصر مهمة في حياة الإنسان ووجوده، حيث تشكل ركائز ودعائم حضارية للشعب المغربي وباقي شعوب العالم، واعترافاً بهذه الأهمية تم وضع اتفاقية باريس منذ 1972؛ والتي تعتبر أهم الاتفاقيات التي تعنى بحماية التراث الطبيعي والثقافي.

ت- تجويد مؤشر الرعاية الصحية: يمكن تحقيق ذلك عن طريق بعض المضامين الواردة في منهاج علوم الحياة والأرض، من خلال نتائج البحوث والدراسات العلمية التي أتاحت الفرصة أمام الأطباء والجراحين، لاكتشافات ومضاعفة تجاربهم في مجال الوقاية ومعالجة الأمراض، واعتبار المرض والمريض كمنتوج اجتماعي ضمن التوجه الجديد في مجال الصحة والمرض، الذي يهتم بدراسة الأبعاد والأساليب الاجتماعية والثقافية للمريض، وذلك بهدف الكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة بالوقاية من الأمراض ومعالجتها باستخدام التكنولوجيا المتطورة، مما يلبي احتياجاته الضرورية والمحلية بمزيد من اكتساب المعارف نحو مفهوم الرعاية الصحية. ومن القيم التي تدخل في هذا الإطار، الاهتمام بنظافة جسم الطفل وملابسه وطعامه وشرابه، وتدريبه على وضع القمامة في الأماكن الخاصة بها، والمحافظة على نظافة المكان الذي يتواجد فيه، وخاصة عند تناول الطعام والقيام بمختلف الأنشطة. وهي محطات قد تساهم في رفع وعي التلميذ بقضايا النظافة، لأن جزء مهم من المشاكل التي تعاني منها البيئة ترتبط بسلوكيات الأفراد، "وهذه السلوكيات أو الممارسات لن تتغير إلا من خلال تنمية وعي المواطنين بأهمية النظافة التي تعتبر من الأنشطة الضرورية التي تعالج المشكلات البيئية" (18).

ث- التشجيع على المسؤولية الجماعية: يعتبر تحقيق التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الجماعية حفاظاً على الموارد الطبيعية من التدهور، وضماناً لحق الأجيال القادمة من نصيب عادل من تلك الموارد، مما يتطلب ضرورة إخضاع هذه الموارد لمعايير الاستخدام الأمثل، لكي نضمن لها بقائها

¹⁷ - إحسان حفيظي (وآخرون). (2005). "قضايا التنمية في الدول النامية". الأزارطية- الإسكندرية: دار المعرفة

الجماعية. ج. 1 صص 208- 209.

¹⁸ - الجوهري محمد (وآخرون) (2010): "علم الاجتماع البيئي". دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط 1. الأردن. ص. 170.

وتجدها. ولتحقيق ذلك لابد من تضافر جهود وأنشطة الجماعة وكافة أفراد المجتمع، وهذا ما أشار إليه السيد "يوثانت" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة حين قال: "إننا جميعا شئنا أم أبينا نساغر سنويا على ظهر كوكب مشترك وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة وآمنة"⁽¹⁹⁾.

خاتمة:

توخينا من خلال هذا العمل تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يساهم به التكامل بين المواد المدرسة في اكتساب قيم التنمية المستدامة، ويحيل التكامل في موضوعنا إلى الانسجام بين الجوانب المعرفية والمهارية السلوكية والوجدانية الانفعالية، وأهمية ذلك في بناء وترسيخ القيم المستدامة.

وفي الأخير، يمكن القول أن الرهان الذي نسعى إليه يتمثل في فتح نقاش معمق حول التفكير في صيغ إجرائية لدعم هذا التوجه والرفع من أدائه، وفق رؤية إستراتيجية تضع نصب أعينها الاستفادة من التجارب الناجحة على المستوى الدولي، وذلك بهدف التخطيط لوضع استراتيجية محكمة لتكوين مواطن متشبع بقيم التربية البيئية كما هي متعارف عليها عالميا.

إن الهدف من ترسيخ ثقافة مستدامة يكمن في تكوين جيل جديد، متمكن علمياً وفكرياً، ومساهماً بفعالية في قضايا العالم ومواجهة تحدياته، من أجل ضمان الحرية والاندماج والأمن والسلام لجميع أفراده دون تهميش أو إقصاء. وبمعنى آخر، فالتحول نحو الاستدامة لا يمكن تحقيقه بعيداً عن حدوث تغيير جذري على مستوى النموذج المعرفي السائد، وذلك بتبني نموذج جديد قوامه التكامل والنظر للموضوع كوحدة مترابطة، يمكن من خلالها إدماج الجهود من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة.

¹⁹ - الجوهري محمد(وأخرون) (2010): مرجع سابق. ص68.

المراجع المعتمدة:

1- أبو جودة الياس (2011): "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78.

2- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة 2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

3- الجوهرى محمد(وآخرون) (2010): "علم الاجتماع البيئي". دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط1.الأردن.

4- غنيم عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زيت. (2007): "التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها". ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

5- عصام توفيق، وسحر فتحي مبروك(2004): "نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية". ط1. المكتب الجامعي الحديث.

6- إحسان حفيظي(وآخرون) (2005): "قضايا التنمية في الدول النامية". الأزارطية- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية. ج.1.

7- إبراهيم عصمت مطاوع (2005) : "التربية البيئية دراسة نظرية تطبيقية". ط1. مكة المكرمة، العزيزية مدخل جامعة أم القرى: مكتبة الطالب الجامعي.

8- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الاسيسكو (2002): "العالم الإسلامي والتنمية المستدامة- الخصوصيات والتحديات والالتزامات". المملكة المغربية: مطبعة أليت سلا.

9- صالح محمود(وآخرون) (2003): "التربية البيئية وآفاقها، المستقبلية". ط1. دمشق- سوريا، دار الفكر.

10- Brown L.R(2003): "**Eco-Economie, une autre Economie est possible**, Seuil, Paris,

11- Charles A.M (2004): "**Qu'est-ce que la Mondialisation**, Edition La Découverte, Paris.

12- [www.worldbank.org/press release](http://www.worldbank.org/press_release) Washington, 25-27/ 5/ 2004.